شركة مطاحن مصر العليا
شركة مساهمة مصرية
القطاعات المالية

Upper Egypt Mills Company
ISO ٩٠٠١:٢٠٠٨
ISO ١٤٠٠١:٢٠٠٤
J . S . C

السـادة / الهيئة العامة للرقابة المالية .

تحية طيبة . . . وبعد

** نتشرف بأن نرفق طيه تقرير السيد / مراقب حسابات الجهاز المركزى للمحاسبات عن القوائم المالية المجمعة للشركة فى ٢٠٢٤/١٢/٣١ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

تحريراً في : ٢/ ٢/ ٢٠٢٥

* الزهراء *

رئيس القطاع المالى
" محاسب / مؤمن جمال الدين على "

رئيس القطاعات المالية
" محاسب/ أشرف محمد عثمان"

مقر إدارة الشركة الرئيسى : سوهاج شارع الترعة الجرجاوية ت : ٢٣٢٣٠٩٧ /٠٩٣ - ٢١٢٦٨٢٣ /٠٩٣- ٢١٢٦٨٦٨ /٠٩٣-ت . ف : ٢١٢٦٤٩٥ /٠٩٣ - ٢١٢٦٧٩٤ /٠٩٣
E-Mail : uem_financialsector@yahoo.com

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية – عابدين – القاهرة

تقرير مراقب الحسابات

عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعه

لشركة مطاحن مصر العليا في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

السادة /رئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة مطاحن مصر العليا :

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة [1] لشركة مطاحن مصر العليا (ش.م. م) والخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بشأن الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم و الشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية وتعديلاتهم ، والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤كذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية عن الستة أشهر المنتهية في ذات التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى.

والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المجمعة هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية في ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء إستنتاج على القوائم الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود :

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة للمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم إكتشافها في عملية مراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس إبداء الاستنتاج المتحفظ:

- بلغ صافي الربح المحقق خلال الفترة نحو ١١٤,٨٢٤مليون جنيه " بعد خصم الضريبة " بزيادة بلغت نحو ٧,٤٤٣ جنيه عن الفترة المماثلة من العام المالى السابق البالغة نحو ١٠٧,٣٨١مليون جنيه وبنسبة تطور قدرها نحو ١٠٦,٩٣ % وقد ساهمت الايرادات العرضية (الغير متعلقة بنشاط الشركة الرئيسي) والمتمثلة في

[1]) المعتمد من مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم (٢) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٧

(إيرادات إستثمارات مالية ، إيرادات وأرباح أخري ، إيرادات تمويلية) بنحو ٥٤,١٨٤ مليون جنيه وبنسبة نحو٣٧% من الربح المحقق قبل الضريبة والبالغ قدرة نحو ١٤٨,١٦٠ مليون جنيه . **وقد تأثر بقيمة بعض الايرادات والمصروفات التقديرية أهمها ما يلى :-**

- مبلغ نحو ١٦,٥٦٩مليون جنيه (أجور نقدية) منها مبلغ نحو ١٠مليون جنية قيمة نصيب الفترة من مكافأة العاملين عن العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ وكذا بقيمة التأمينات الاجتماعية الخاصة بجزء منها والبالغ قدرها نحو ١,٥٧٥ جنيه.كما تم تحميل المصروفات بند أجور نقدية بشركة وادى الملوك بمبلغ ٢,٥مليون جنيه تحت مسمي / تعلية جزء من مكافأة العاملين عن العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ وإضافتها لحساب الأجور المستحقة والتي لا يتم صرفها الا بعد العرض على الجمعية العامة العادية للشركة وموافقتها عليها ودون قرار يؤيد ذلك .
- مبلغ نحو ٣٣,٣٣٦ مليون جنيه تقديريا قيمة ضريبة الدخل المستحقة عن الفترة دون إعداد إقرار ضريبي عن فترة المركز المالي للوقوف على صحة المبلغ من عدمه كما لم يتم تأثير قائمة الدخل بقيمة الضريبة المؤجلة عن الفترة وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) القوائم المالية الدورية ، ورقم (٢٤) والخاص بضرائب الدخل – فقرات (١٥ ، ١٦).
- مبلغ نحو ٧,٤٧٥ مليون جنيه قيمة كهرباء التشغيل عن شهر ديسمبر ٢٠٢٤ (تقديريا) في حين أن قيمة الكهرباء الفعلية عن شهر ديسمبر ٢٠٢٤ قيمتها نحو ٨,١ مليون جنيه بفرق قدره نحو ٦٢٥ ألف جنيه ، ونحو ٥٠٠ ألف جنيه (مزايا عينية – علاج العاملين) في حين أن الفعلي المنصرف خلال ذات الشهر يناير بلغ قدرها نحو ٩٢٥ ألف جنية . ودون تأثير قائمة الدخل بقيمة بعض المصروفات التى تخص الفترة بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة قيمتها نحو ١,١٢٦ مليون جنيه .
- نحو ١١,٧٩٩ مليون جنيه قيمة إيرادات خدمات مباعة منها ، مبلغ نحو ١٠,٧٢٢ مليون جنية قيمة إيرادات نقل أقماح محلية ، مبلغ نحو ٢٢٣ ألف جنيه إيرادات نقل أقماح مستوردة ، مبلغ نحو ٨٥٤ ألف جنيه إيرادات عمولة تخزين والتي لم يتم إعداد الفواتير الخاصة بها واعتمادها من الهيئة العامة للسلع التموينية .
- قامت الشركة بتنفيذ الحكم القضائي (النهائي) الصادر ضدها لصالح شركة وادى كوم أمبو لاستصلاح الأراضي في الدعوى رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ بشأن المطالبة بسداد مبلغ ١٠٠مليون جنيه والريع المقدر عليها بمبلغ ١٦ مليون جنيه وذلك بعد رفض الأستئنافين أرقام رقم ٣٥ لسنة ٣٩ ق س ع عالي أسوان، ١٣٠٧ لسنة ٣٨ ق م عالي أسوان بجلسة ٢٠٢٢/٤/١٩ و صدور حكم من محكمة النقض بتأييد الحكم المستأنف بعدم قبول الطعن المقام من الشركة ضد محافظة أسوان والوحدة المحلية بكوم أمبو برقم ١٦٠٤٦ لسنة ٩٢ نقض القاهرة بجلسة ٢٠٢٣/٢/١٥ والطعن بالنقض المقام من محافظ أسوان والوحدة المحلية لمركز ومدينة كوم إمبو - ضد الشركة رقم ١٣٥١٨ لسنة ٩٢ نقض القاهرة جلسة ٢٠٢٣/٢/١٥ و تم سداد مبلغ نحو ١١٦,٠٧٧ مليون جنيه (شيك مقبول الدفع رقم ٩٧٨٨٢١٨٦ بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٧ مسحوب على بنك مصر فرع سوهاج) لشركة وادي كوم أمبو لاستصلاح الأراضي وكذا تم سداد مبلغ ٢,٩٠٢ مليون جنيه قيمة رسوم تنفيذ الحكم المشار إليه لذات الشركة وكذا تسليم أصل الصيغة التنفيذية دون تنفيذ باقي الاتفاق طبقا للحكم في الدعوى الفرعية بإلزام محافظة أسوان و رئيس الوحدة المحلية لمركز ومدينة كوم أمبو بصفتهما بأن يؤديا للشركة ما ناديه لشركة وادي كوم أمبو و الأمر الذي لم يتم حتى تاريخه مما يتعين معه إثبات مبلغ ١١٦,٠٧٧ مليون جنية بحساب الخسائر المرحلة ضمن حسابات حقوق الملكية مقابل تعليته لحساب الأرصدة الدائنة وكذا تعديل التسوية الخاصة بالمصروفات القضائية اللازمة لتنفيذ الحكم وقدرها نحو ٢,٩٠٢ مليون جنيه والمعلاه بحساب الخسائر المرحلة بالخطأ وصحتها مصروفات الفترة بند م. قضائية ضمن المستلزمات الخدمية .

- وجود بعض الدعاوي القضائية المرفوعة من الغير ضد الشركة بشأن استرداد أو إلغاء قرارات نزع ملكية أراضي بعض المطاحن والتي صدر بشأنها أحكام قضائية في غير صالح الشركة والتي تمثل مؤشر على اضمحلال تلك الأصول وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) فقرة رقم (١٢) وبيان ذلك على النحو التالي:-

❖ صدر قرار محافظ البحر الأحمر رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٨ بفسخ عقد تخصيص أرض مستودع القصير المحرر في ١٩٩١/١/١١ بمساحة ١٠ آلاف م٢ لتقاعس الشركة في إنشاء المطحن المخصصة الأرض لأجله وبلغت تكلفة المباني والإنشاءات ضمن الأصول الثابتة للشركة نحو ٣٧٥ ألف جنيه بعد إستلام الأرض التي مازالت بحوزة الشركة ، وأقامت الشركة طعناً رقم ٦٥٩٨ لسنة ١٦ق. إداري قنا للطعن على القرار المشار إليه وتم رفض الدعوى في ٢٠١٨/٤/٢٦، وطعنت الشركة على الحكم برقم ٧٢٦٥٦ لسنة ٦٤ إدارياً عليا وتم رفض الطعن بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٠ .دون قيام الشركة بأي إجراء لتقنين تخفيض تلك الأرض مع الجهات الإدارية المختصة.

❖ صدر حكم بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٦ في الدعوي رقم ٢٨٢لسنة ٢٠٠٩م.ك قنا المقامة من أحمد الراوي عامر ضد الشركة ، بتثبيت ملكيته لمساحة ١٨ س ٩ ط بحوض الرباح ٢٥ القطعة ٧ بمجمع السلندرات بقنا وإلزام الشركة بمبلغ ٦,٨٢٥ مليون جنيه تعويض عن الاستيلاء علي المساحة محل التداعي والبالغة نحو ١٣ س ١٢ ط ، ومبلغ ٣,٤٧١ مليون جنيه للخصوم المتداخلين هجوميا تعويضا عن الاستيلاء عن المساحة محل التداعي بغير الطريق الذي رسمه القانون والبالغة مساحتها نحو ٢٣ س ، ٤ ط بإجمالي قدرها نحو ١٠,٢٩٦ مليون جنيه ، وتم عمل إستئناف من الشركة برقم ٨٩١ لسنة ٤١ س عالي قنا ومازال متداولا.

❖ صدر حكم قضائي (أول درجة) ضد الشركة في الدعوي القضائية رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠١٧ مدني كلي – إسنا المقامة من السيد / مهدي عبد النبي وآخرين دعوي ريع مع تسليم أطيان التداعي مساحة ٦ قيراط ، ٢ سهم تقع داخل مطحن إسنا البالغ مساحتها الاجمالية نحو ٧٤٨٤ م٢ حكم فيها ضد الشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١٤ وتم عمل إستئناف قيد برقم ٦١٢ لسنة ٤١ ق .ع سوهاج مازالت متداولة .

- مازال المخزون يتضمن بعض أصناف قطع الغيار الراكدة بلغ ما أمكن حصره منها طبقاً لحصر الشركة نحو ٩٩٣ ألف جنيه بنسبة نحو ١% من قيمة مخزون قطع الغيار والمهمات والبالغ قيمة نحو ٨٨,٤٢٧ مليون جنيه بشركة مصر العليا ونحو ٤٩٣ ألف جنيه وفقاً لحصر الشركة " بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات المكملة وبنسبة نحو ٦٪ من التكلفة الدفترية لمخزون قطع الغيار والوقود والزيوت البالغة نحو ٨,٣٩٨ مليون جنيه وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون فقرة رقم (٢٨) التي تنص .... (قد لا يمكن استرداد تكلفة المخزون إذا ما تعرض للتلف أو التقادم الكلي أو الجزئي أو إذا إنخفض سعر بيعه .... يتم تخفيض قيمة المخزون إلي أقل من تكلفته ليصل إلي صافي قيمته البيعية بخلاف العديد من الأصناف وبواقي التركيبات بدون قيمة وعدم تحديد الحالة الفنية للمخزون (جديد – مستعمل).

- بلغ رصيد المخصصات (بخلاف الاهلاك) في ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو ٦٥,٧٣٩مليون جنيه مقابل نحو ٧١,٠٦٥ مليون جنيه في ٢٠٢٤/٦/٣٠ بإنخفاض قدره نحو ٥,٣٢٦ مليون جنية بنسبة إنخفاض قدرها نحو ٠٧,٥% ونري عدم كفايتها في ضوء ما يلي:-

❖ بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها ضمن المخصصات بشركة مطاحن مصر العليا في ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو ٢٧,٣٣١ مليون جنيه مقابل نحو ٣١,٩٥٤ مليون جنية في ٢٠٢٤/٦/٣٠ بانخفاض قدره ٤,٦٢٣ مليون جنية يمثل قيمة المسدد خلال الفترة لمصلحة الضرائب المصرية فروق ضريبة على المرتبات (كسب عمل) عن أعوام سابقة كما تجدر الإشارة إلي وجود خلافات ضريبية مع مصلحة الضرائب المصرية بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١٥٠,٦٣٩ مليون جنيه لتصبح نسبة المخصص نحو ١٨% منها وتتمثل أهم تلك الفروق في فروق فحص تخص ضريبة الدخل عن الأعوام من ٢٠١٢/٢٠١٣ حتي ٢٠٢٠/٢٠٢١ جاري فحصهم بمعرفة اللجان الداخلية ، ولجان الطعن ، و لم تحسم بعد.

❖ كما بلغ رصيد حساب مخصص الضرائب المتنازع عليها بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة في ذات التاريخ نحو ٢١,١٣٣ مليون جنيه تبين بشأنه ما يلى :

- تم الطعن وإعادة الفحص لضريبة الدخل عن السنوات من ٢٠٠٩/٢٠١٠ وحتى ٢٠١٦/٢٠١٧والذي أسفر عن فروق وغرامات وفوائد قدرها نحو ٧,٤٢٦ مليون جنيه والسنوات من ٢٠١٧/٢٠١٨ وحتى ٢٠١٩/٢٠٢٠ صدر قرار اللجنة الداخلية بفروق قدرها نحو ١,٢٠١ مليون جنيه تم سدادها دون سداد الغرامات وفوائد التأخير بمبلغ ٢٤٠ ألف جنيه وتم أحالة فروق قدرها نحو ٩٦٠ ألف جنيه إلى لجنة الطعن ولم يتم فحص السنوات التالية.
- أخر فحص ضريبي لضريبة القيمة المضافة حتى العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ وتم سداد الفروق الخاصة بها كما تم فحص الفترة من ٢٠١٩/٧/١ وحتى ٢٠٢٠/١١/٣٠ ونتجت عنها فروق بمبلغ ٣٩٤٠٢٦ جنيه تم الطعن عليها كما لم يتم فحص الفترات التالية .
- أخر فحص ضريبي لضريبة الدمغة حتى ٢٠٠٦/٧/٣١ وجاري فحص الفترة من أغسطس ٢٠٠٦ حتى يونيو ٢٠١٦.
- أخر فحص ضريبي لضريبة كسب العمل (المرتبات) حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ ومنها الفترة من ٢٠١٧ وحتى ٢٠١٩ وسداد الفروق و٣٥% من مقابل التأخير والباقي وقدرة ٣٨٩ ألف جنيه تم تقديم طلب للتنازل عنه لم يتم البت فيه.
- جارى فحص أعوام ٢٠٢١، ٢٠٢٢.

❖ بلغ رصيد مخصص المطالبات والمنازعات نحو ١٦ مليون جنيه في ٢٠٢٤/١٢/٣١ مكون لمواجهة الالتزامات المحتملة نتيجة الدعاوي القضائية المقامة من شركة وادي كوم إمبو رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ بشأن المطالبة بتسليم أرض مطحن كوم أمبو بأسوان أو سداد مبلغ ١٠٠ مليون جنيه والريع المقدر عليها بمبلغ ١٦ مليون جنيه والتي تم تنفيذ الحكم القضائي الخاص بها وسداد القيمة مضافا إليها قيمة رسوم التنفيذ بواقع نحو ٢,٩٠٢ مليون جنيه بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٧ بموجب عدد ٢ شيك بنكي مقبول الدفع مسحوب على بنك مصر فرع سوهاج دون قيام الشركة بالعمل على تحصيل القيمة من محافظة أسوان والوحدة المحلية لمركز ومدينة كوم أمبو حتى تاريخه.

❖ بلغ رصيد مخصص القضايا في ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو ١,٢٧٦ مليون جنيه مقابل نحو ١,٩٧٨ مليون جنيه في ٢٠٢٤/٦/٣٠ بانخفاض قدره نحو ٧٠٢ ألف جنيه بنسبة إنخفاض قدرها نحو ٣٥% منها بعد استخدام المبلغ في صرف البدل النقدي لرصيد الاجازات لبعض العاملين المحالين للتقاعد ونري عدم كفايته في ضوء حجم المطالبات بقضايا علي مستوي كافة قطاعات الشركة ووحداتها المختلفة.

- تضمنت الحسابات الدائنة الأخرى مبلغ نحو ١٩,٩٣٣ مليون جنيه قيمة المبالغ المسددة من كلا من البنك الأهلي المصري والبنك الزراعي المصري ودكتور أحمد علي علي إبراهيم مشترى بعض المساحات ببرج جرجاوقد تبينعدم إجراء التسويات المحاسبية اللازمة فيما يخص قيمة الجزء المسدد من القيمة البيعية للوحدات المباعة بالبرج المملوك للشركة بجرجا- سوهاج وذلك على الرغم من تسليم المقرات المذكور ة للمشترين بموجب محاضر تسليم مؤرخة في أعوام ٢٠٢١، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤وانتقال المخاطر الخاصة به للمشترين طبقا لمعايير المحاسبة المصرية معيار رقم (٤٨) فقرات من رقم ٣٨ حتى ٤٢ومعيار المحاسبة رقم (١٠) فقرات٢٠،٢١،٢٢ وأثبات الأرباح للمساحات المباعة.

الإستنتاج المتحفظ:

وفيما عدا تأثير الفقرات السابقة وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المجمعة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة مطاحن مصر العليا "شركة مساهمة مصرية " في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظا نشير إلى:

- بلغ رصيد حساب الأصول الثابتة في ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو ٢٨٢,١٥٥مليون جنيه بالصافى (بعد خصم مجمع الإهلاك البالغ قيمتة نحو ٣٩٥,٧٤٥ مليون جنيه) وقد تم إثبات تلك الأرصدة دفتريا كما تم حساب الاهلاك بنفس الأسس والقواعد المتبعة في العام المالى السابق وبقيمة قدرها نحو ٥٠% من قيمة إهلاك العام المالي السابق ٢٠٢٤/٢٠٢٣ وكذا إهلاك إضافات الفترة لشركة مطاحن مصر العليا بمبلغ إجمالي قدره نحو ٨,٩٣٤ جنيه وقد تبين وجود بعض الآلات والمعدات العاطلة والغير مستغلة وأهمها خطوط طحن الأذرة الشامية ببعض مطاحن الشركة وخط الخبز الألى بمخبز سوهاج الالى والبالغ تكلفتهم الدفترية نحو ١٧,٢٦٣ مليون جنية ، وكذا بعض وسائل النقل والانتقال المتوقفة عن العمل منذ عدة سنوات صدرت بشأن بعضها قرارات تكهين من مجلس إدارة الشركة دون التصرف فيها. بشركة مطاحن مصر العليا .
- لم يتم حسم موقف تقنين بعض أراضي الشركة منها ما صدر بشأنه أحكام قضائية نهائية دون تنفيذ حتى تاريخه وبيان ذلك على النحو التالي :-

❖ عدم تحرير عقد بيع لمساحة ١٧٦,٥٣ متر من محافظة القاهرة تمثل جزء من مساحة أرض مستودع غمرة (زوائد تنظيم بالمستودع) رغم صدور حكم قضائي لصالح الشركة بجلسة ٢٠١٢/٥/ ٢٠١٥بتحرير عقد بيع لتلك المساحة بعد رفض محافظة القاهرة تحرير عقد لتلك المساحة في

٢٠١٠/٧/٥ ، وتم رفع دعوى رقم ٣٦٠٠ لسنة ٢٠١٠ ك. جنوب القاهرة ضد المحافظ بصفته وتم الحكم لصالح الشركة وتم الطعن على الحكم من محافظة القاهرة برقم ٨٥/١٢٥٣٥ نقض القاهرة على حكم الاستئناف رقم ١١١٠٨ لسنة ٣٢ ق.ع القاهرة وحكم بعدم قبول الطعن. وقد أفادت الشركة في ردها على تقاريرنا السابقة بأنه يتم حاليا مراجعته من الإدارة الهندسية بالأملاك تمهيدا لتحرير عقد البيع.

- ❖ الطعن رقم ٧٥/١٧١٦٢ نقض مدني مقام من الشركة ضد محمد صلاح محمد وآخرون بشأن الطعن على الحكم ٥٣٥ لسنة ٨ س . ع شمال القاهرة في ٢٠٠٩/٩/٢١ بعدم نفاذ عقد بيع العقار بعين شمس قضى فيه بجلسة ٢٠٢٣/٩/٢٠ بعدم قبول الطعن.

- عدم الانتهاء من تقنيين ونقل ملكية بعض الأراضي والعقارات المملوكة للشركة أوآلت إليها بموجب قرارات سياديه ومنها:-

- ❖ أرض صومعة قنا بمساحة ١٢س ١٢ ط٨ف لعدم صدور قرار للشركة بتخصيص هذه الارض من السيد /محافظ قنا .
- ❖ أرض مطحن ناصر والمخبز الآلي بنجع حمادي بمساحة ١٠٩٠٠م٢ لوجود نزاع على الملكية بين كل من مجلس مدينة نجع حمادي ، والهيئة العامة للإصلاح الزراعي ومصلحة الأموال المستردة .
- ❖ أرض عمارة دار السلام بمحافظة القاهرة بمساحة ١٠٨م٢ والتي آلت إلى الشركة عام ١٩٩٩ من بعض العملاء المتعثرين في سداد مستحقات الشركة وقد تبين أنها أرض حكر وتم رفع دعوى رقم ١٠٨٠٩ لسنة ٢٠٠٧ ك شمال القاهرة لتسجلها وحكم فيها بجلسة ٢٠١٦/٦/٢٨ برفض الدعوى وتم عمل استئناف رقم ٥٠١٨ لسنة ٢٠ س ع شمال القاهرة وحكم فيها بجلسة ٢٠١٧/٥/١٩ بالرفض وتأييد الحكم المستأنف .
- ❖ أراضي آلت للشركة من التأميم مثل مطاحن (طما – الجيار – الساحل بطهطا –عبد الأخر – النظامي والمنشاة – الاتحاد بالأقصر – إسنا – هو بنجع حمادي - فرشوط) .
- ❖ أراضي منزوع ملكيتها وهي(شونة طهطا- مجمع أولاد نصير- شونة مطحن جرجا- مجمع مطاحن قنا).
- ❖ عدد (١) شقة بحدائق القبة بالقاهرة بعمارات الشركة السعودية المصرية للإسكان والتعمير والتي تنازلت عنها شركة مصر للألبان لصالح شركة مطاحن مصر العليا بموجب عقد تنازل ثلاثي الأطراف مؤرخ في ٢٠٠٩/١٠/١٨ وعدد (٢) شقة بالإسكندرية رغم صدور حكم في الدعوي رقم ١٠٦٣ لسنة ٧٠ ق إستئناف بجلسة ٢٠١٤/٧/٢٠ بصحة ونفاذ عقد بيع شقتي الإسكندرية.
- ❖ لازالت شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة لم تقم بتسجيل عدد ٣ شقق بالمعمورة والعجمي بمحافظة الإسكندرية مشتراه من شركة المعمورة للتنمية السياحية، جمعية ٦أكتوبر بشاطئ النخيل منذ عام ٢٠٠٩ بتكلفة دفترية بلغت قيمتها نحو ٩٩٨ ألف جنيه وقد سبق رد الشركة على تقاريرنا السابقة بأنه يصعب تسجيل تلك الشقق نظر لوجود مشكلات بين الاصلاح الزراعي والجهة البائعة.

- بلغ رصيد حساب التكوين الاستثماري ضمن حساب المشروعات تحت التنفيذ في ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو ١٢٩,٠٢٧ مليون جنيه متضمنا ما يلي:-

❖ نحو ٣٩,٤٤٢ مليون جنيه قيمة المنصرف على إنشاء وتجهيز برج جرجا السكني والتجاري منها نحو ٣٤,٢٦٤ مليون جنيه قيمة إجمالي الأعمال المنفذه بمعرفة شركة الرجاء للمقاولات العمومية والتوريدات حتي المستخلص الختامي المؤرخ في ٢٠٢٣/١٠/١٥ بنسبة نحو ٩٦% من القيمة الإجمالية للتعاقد والبالغ قدرها نحو ٣٥,٨٣٩ مليون جنيه والباقي تمثل قيمة أعمال الحماية المدنية وأتعاب الإستشاري وم .آخري ودون الانتهاء من تنفيذ اعمال الحماية المدنية ومكافحة الحريق وإستخراج التصاريح اللازمة واعداد البرج المذكور تمهيدا لطرح الوحدات السكنية .على الرغم من مرور أكثر من عام على تاريخ إعداد المستخلص الختامي حتى يتسنى الاستفادة منه .

❖ نحو ٤١,٨٧١ مليون جنيه يمثل قيمة تخصيص قطعة أرض رقم (٦٣٨ – ٦٣٩ – ٦٤٠) بمساحة ٨ فدان لصالح الشركة بمنطقة مخازن المنطقة الصناعية بمدينة طيبة الجديدة بالأقصر لإقامة صومعة معدنية لتخزين الغلال سعة ٣٠ ألف طن ومطحن قدرة ٣٠٠طن/يوم لإنتاج دقيق تمويني وإنشاء مباني إدارية وورشه خاصة بالصيانة ومخازن وتم سداد قيمة الاراضى بنحو ١٥,٩٣٣ مليون جنيه بشيك منذ ٢٠١٧/٦/١٠ و تم استلامها من قبل الشركة بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٤ وقد قامت الشركة بطرح مناقصة عامة برقم (١٠) لسنة ٢٠٢٣/٢٠٢٢ لتنفيذ المرحلة الأولي لتسوية الأرض والأعمال المطلوبة لإنشاء الأسوار والبوابات وتم ترسينها على شركة العربي للاستثمار العقاري بقيمة إجمالية قدرها نحو ٢٦,٢٠ مليون جنيه ومدة تنفيذ العملية ١٢ شهر من تاريخ استلام الموقع الذي تم بتاريخ ٢٠٢٣/٧/٢٤ وقد بلغ حجم الإعمال المنفذة (حتى تاريخ القوائم المالية) طبقاً لأخر مستخلص جارى رقم (١٠) المؤرخ في ٢٠٢٤/١٠/٢٦ نحو ٢٤,٨٥١مليون جنيه بنسبة تنفيذ ماليه قدرها نحو ٩٥% وذلك لتسوية الأرض والاسوار والبوابات دون البدأ فى اقامة المشروعات المزمع تنفيذها بعد.

❖ نحو ١٠,٦٥٢ مليون جنيه باسم ارض مدينة أحميم الجديدة منها مبلغ نحو ١٠,٥٥٦ مليون جنية قيمة المسدد لتخصيص قطعة أرض مساحتها نحو ٢٠ ألف متر مربع لإنشاء مقر بديل لقطاع الحركة والنقل بسوهاج والتي تم إستلامها بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٢ وتحرير العقد بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٣٠وعلى الرغم من مرور أكثر من عامين على سداد كامل القيمة وإستلام الأرض إلا أنه لم يتم البدء في تنفيذ أي أعمال بها حيث لم يتم طرح أي مناقصات لتنفيذ المرحلة الأولى من المشروع.

❖ نحو ٣٠,٣١٠ ألف جنيه ما تم صرفه بشأن تخصيص مساحة ٩٨٩٤ م٢ تقريبا بناحية مدينة نقادة الجديدة للشركة من قبل السيد اللواء/ محافظ قنا وذلك لغرض إنشاء مستودع للدقيق بناء علي طلب الشركة وقد قام السيد/ المحافظ بمخاطبة المركز الوطني لتخصيص أراضي الدولة بتاريخ ٢٠١٧/٧/٩ بشأن تخصيص تلك المساحة وتم تشكيل لجنة بالقرار رقم ١٧٩٩ (اللجنة العليا لتثمين أراضي الدولة) و قد انتهت اللجنة بان سعر المتر بمبلغ ٩٠٠ جنيه و قد اعترضت الشركة على ذلك السعر بخطاب إلي السيد اللواء محافظ قنا بكتابها فى ٢٠٢٠/٣/٩ مما حدا بالشركة

الإقامة بالطعن على هذا التقرير أمام محكمة القضاء الإداري بقنا بموجب الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٠ ق إداري ومحاله لمكتب الخبراء منذ ٢٠٢٢/٣/٢٤.

- ❖ نحو ١٨ ألف جنيه تحت مسمى ارض مستودع رأس غارب تتعلق بزوائد مستودع راس غارب منذ عدة سنوات الا انه حتى تاريخ إنتهاء المراجعة لم تصل الشركة الى اتفاق مع السيد/محافظ البحر الأحمر بهذا الشأن.

- بلغ رصيد حساب الإنفاق الاستثماري ضمن حساب المشروعات تحت التنفيذ في ٢٠٢٤/١٢/٣١ مبلغ نحو ٨,٠٤٧ مليون جنيه يمثل نسبة ٢٥% من قيمة الأرض التي تم تخصيصها بمدينة توشكي الجديدة لصالح الشركة كمرحلة أولى ومساحتها نحو ٢٠٠٦ فدان المدفوعة في فبراير ٢٠٢٣ بموجب قرار مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة رقم (١٦٨) بتاريخ٢٠٢٢/٨/١ وكذا تم تخصيص مساحة ٣٠٠٠ فدان مرحلة ثانية للشركة بموجب قرار مجلس إدارة هيئه المجتمعات العمرانية الجديدة رقم (١٨٦) بتاريخ ٢٠٢٤/٢/١١ والتي لم يتم سداد أي مبالغ عنها لتصبح اجمالي مساحة الارض التي تم تخصيصها للشركة نحو ٥٠٠٠ فدان بسعر قدره ١٥ألف جنيه للفدان بخلاف المصروفات الادارية ومجلس الإمناء وخلافة على ان يتم تأجيرها للسيد الأستاذ/ محمد بن ضحيان بن عبدالعزيز – عضو مجلس إدارة الشركة السابق (سعودي الجنسية) ومساهم بنسبة ٢٠% من راس مال الشركة بناء على رغبته طبقاً لموافقة مجلس الإدارة في ٢٠٢٢/١٢/٢٧ على ان تكون مدة التأجير عشرون عام ويقوم بسداد قيمة الأرض بالكامل خصما من القيمة الايجارية المحددة وتجدر الإشارة إلي ما يلى:-

- ❖ تم اتخاذ الإجراءات التنفيذية الواجبة للشراء وطلب تخصيص المقنن المائي دون إتخاذ أي إجراء نحو دعوة الجمعية العامة غير العادية للشركة للنظر في تعديل النظام الأساسي مادة رقم (٣) غرض الشركة وإضافة نشاط إستصلاح واستزراع الأراضي إلى أغراض عمل الشركة.
- ❖ عدم إجراء أي دراسات جدوى فنية أو اقتصادية أو مالية أو قانونية مسبقة قبل الشراء وكذا عدم توافر خبرات أوكوادر فنية متخصصة بالشركة بنشاط استصلاح واستزراع الأراضي.
- ❖ مخالفة أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ مواد أرقام ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ .
- ❖ وكذا أحكام المادة رقم (٢٣٥) من اللائحة التنفيذية لذات القانون بشأن ضبط العلاقة بين عضو مجلس الإدارة الصادرة بقرار وزير شئون الاستثمار ، والتعاون الدولي برقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢".
- ❖ وكذا أحكام المادة رقم (٧) من اللائحة المالية للشركة التي حظرت علي عضو مجلس إدارة الشركة أي تعاملات معها.
- ❖ تم إستلام الأرض (٢٠٠٠ فدان) في يناير ٢٠٢٣ والبدء في إحتساب فترة الإستصلاح (السماح) والتي هي مدة تنفيذ المشروع وقدرها ثلاث سنوات ومرور أكثر من ٦٧% من فترة السماح طبقا لشروط التخصيص (عامين من ثلاث أعوام سماح)إلا أنه لم يتم البدء في تنفيذ أي أعمال حتى تاريخه .

- ❖ تخلف الشركة عن سداد ثلاث أقساط متتالية الأول يستحق في ٢٠٢٣/٨/٦ ، الثاني يستحق في٢٠٢٤/٢/٦ والثالث يستحق في ٢٠٢٤/٨/٦ بمبلغ نحو ٣,٥٩٦ مليون جنيه لكل منهم وبإجمالي قدره نحو ١٠,٧٨٨ مليون جنيه بخلاف الفوائد والمصاريف الإدارية طبقا لشروط التخصيص مما حدا بالسيد المهندس / رئيس جهاز مدينة توشكي الجديدة بإرسال خطاب للشركة بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٧ لطلب سرعة سداد باقي ثمن الأرض علما بان عضو مجلس الادارة السابق لم يقم بتحويل أي مبالغ لحساب الشركة عن تلك الإقساط .
- ❖ قيام الشركة بالرد على خطاب السيد / رئيس مدينة توشكي الجديدة بتاريخ ٨ /٢٠٢٤/٦بشأن طلب سرعة سداد باقي الثمن جاء به أنه لم يتم تحديد مصدر المياه والمقنن المائي لتلك القطعة وبدون تخصيص هذا المصدر المائي يصبح لا جدوى لقيام الشركة بسداد قيمة هذه الأرض حيث أن توافر مياه الري هي أساس عملية استصلاح وزراعة الأرض وبناءاً علية فأن الشركة ستدرس إعادة النظر في استغلال هذه الارض حتى لا تتعرض الشركة لخسائر كبيرة .
- ❖ صدور قرار مجلس أدارة الشركة رقم(١٢) بجلسته التاسعة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٤/٨/٢٩ بشأن إحاطة المجلس علما بكتاب الشركة القابضة للصناعات الغذائية المرفق به الكتاب الموجه من معالى السيد/ وزير الري والموارد المائية إلى معالى السيد/ وزير التموين والتجارة الداخلية بشأن تعذر توفير مقنن مائي لمساحة ال٥٠٠٠ فدان بمدينة توشكي الجديدة التي تم تخصيصها للشركة كما وافق المجلس على عرض مذكرة التفاهم مع شركة درة لإدارة الاصول العقارية فور ورودها على المجلس (تعهدت الشركة المذكورة بتدبير مقنن مائي لتلك المساحة) كما وافق المجلس في حالة عدم التوصل لاتفاق مع شركة درة لإدارة الاصول العقارية يتم التنازل عن مساحة الأرض المشار إليها وإتخاذ الإجراءات اللازمة بهذا الشأن .
- ❖ صدور قرار مجلس إدارة الشركة رقم (١٥) بجلسته العاشرة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٤/٩/٢٩ والتي وافق فيها المجلس على مذكرة التفاهم مع شركة درة لإدارة الأصول العقارية والمتضمنة التزامها توفير مقنن مائي لاستصلاح وزراعة الأرض فى موعد غايته ثلاثة أشهر من تاريخ هذا القرار .
- ❖ انتهاء المهلة المحددة من مجلس إدارة الشركة لشركة درة لإدارة الأصول العقارية بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٢٨دون وفائها بتعهداتها حتى تاريخه ودون تفعيل مجلس إدارة الشركة رقم ٢٠٢٤/٩/١٢ بشأن التنازل عن الأرض المشار إليها واتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن .

- بلغ رصيد حساب المخزون في ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو ٣٥٠,٨٧٣ مليون جنيه وقد تم إثبات أرصدته دفتريا دون جرد عدا محزون الخامات والانتاج التام بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة كما تم تقييمه بمعرفة الشركة وعلى مسئوليتها طبقا للأسس المتبعة في العام المالى السابق وقد تبين بشأنه ما يلي:-

- وجود العديد من أصناف الخردة والكهنة ببعض مخازن قطع غيار المطاحن ومخازن الخردة والكهنة والمخلفات دون إتخاذ أي إجراء بشأنها وذلك بالمخالفة للمادة رقم (٢٥٢) من اللائحة التجارية للشركة

والتي تنص على أن " يراعي تصنيفها وتجميعها لحين إتخاذ إجراءات تكهينها أو تخزينها ونقلها إلي مخزن الخردة قبل إنتهاء السنة المالية ".

- ❖ لم يتضمن مخزون مواد التعبئة والتغليف مبلغ نحو ١١,٨٠٢ مليون جنيه قيمة أجولة مستلمة بمعرفة مطاحن الشركة حتى٢٠٢٤/١٢/٣١ والمنصرف منه نظرا لعدم توسيط حسابات الموردين عند الاستلام الفعلي والاكتفاء بأثباتها عند السداد فقط. وكذا عدم وجود ميزان تحليلي لحساب مخزن قطع الغيار في ٢٠٢٤/١٢/٣١ واعتماد الشركة على الرصيد المستخرج من سجل الأستاذ العام دون المطابقة علية مع دفاتر المخزون التحليلية نظرا لوجودها بوحدات الشركة المختلفة .
- ❖ عدم إضافة قيمة نولون نقل الأقماح المستوردة بشركة وادى الملوك لقيمة مخزون الخامات من الأقماح والبالغ قدره في ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو ١٦٢٧٧ طن (ملك الشركة) مما ادي إلى تحمل مصروفات الشركة بقيمة نولون هذا الرصيد ودون تضمينها لحساب المخزون – خامات.
- ❖ بلغت كمية الأقماح (المحلية – المستوردة) فى ٢٠٢٤/١٢/٣١ ملك الهيئة العامة للسلع التموينية المخزنة بالصوامع المعدنية و الشون والبناكر بقطاعات الشركة المختلفة نحو ٣٣٥٥٤ طن قمح محلى قيمتها نحو ٣٣٨ مليون جنيه ، ٣٤٨١١ طن قمح مستورد قيمتها نحو ٣٥٠ مليون جنية وذلك طبقا لما ورد بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٤/١٢/٣١ وكمية نحو ٥٥٩٧ طن قمح ملك الشركة طرف شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة وقيمتها نحو ٧٣ مليون جنيه تم اثبات أرصدتهم دفتريا في ٢٠٢٤/١٢/٣١ ودون إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية للتحقق من صحة تلك الأرصدة.

- بلغ رصيد حسابات العملاء وأوراق القبض في ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو ١٤٧,٦٠٨ جنيه بالصافى (بعد خصم المخصص البالغ قيمته نحو ٣٠,٤٥٤ مليون جنيه) ودائنا شاذا بمبلغ نحو ٧٩,٨ مليون جنيه على (غير طبيعة الحساب المذكور) وقد تضمنت حسابات العملاء بعض الأرصدة المدينة والمتوقفة منذ عدة سنوات مرفوع بشأنها قضايا صدر بشأن بعضها أحكام قضائية نهائية لم تنفذ قيمتها نحو ١,٢١٣ مليون جنيه بشركة مطاحن مصر العليا ، ١,٢٠٩ مليون جنيه بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة .
- عدم إجراء أي مطابقات مع أصحاب الأرصدة المدينة والدائنة من العملاء والموردين خاصة الهيئة العامة للسلع التموينية البالغ أرصدتها بحسابات العملاء والموردين بالقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو ٢٤,٥٠٧مليون جنيه مدينا ، ٤١٥,٧٥٣ مليون جنيه بشركة مطاحن مصر العليا دائنا وكذا نحو ٤٤,٠٩٨ مليون جنيه دائن بحساب الموردين بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة عن مستحقات الهيئة فى المنظومة الجديدة (الدقيق الحر) ، كما لم يتم حسم الخلافات والتحفظات التي سبق إثباتها في المطابقات السابقة عن معاملات الفترة (من ٢٠٢٣/٧/١ وحتى ٢٠٢٤/٦/٣٠)
- إستمرار شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة في الاعتماد على جانب من موظفيها كمندوبي بيع في تسويق وبيع و تحصيل قيمة مبيعاتها و منتجاتها ، حيث يتم اصدار بعض فواتير المبيعات بأسماء بعض موظفي الشركة (المندوبين) كل فيما يخصه ، و بعض فواتير المبيعات باسماء عملاء بعض

المندوبين المشار اليهم ، و تمثل قيمة المبيعات لهؤلاء المندوبين نحو ٢٠٠مليون جنيه وذلك بحسابات العملاء فقط بنسبة نحو ٤٥٪ من قيمة مبيعات الدقيق و السميد بالشركة خلال الفترة و البالغة نحو ٤٤٢,٢٥٧ مليون جنيه كما تبين تصاعد مديونياتهم عن ارصدة اول المدة.

هذا وقد اقتصرت الضمانات المقدمة من مندوبين البيع على شيكات وايصالات امانة (ضمانات ورقية) الاولي بمبلغ ١١،٦٣٥ مليون جنيه والثاني بمبلغ ٥٣،٥٥٠ مليون جنيه باجمالي قدره ٦٥،١٨٥ مليون جنيه بخلاف وثائق التامين ونرى عدم كفايتها .

- تضمنت حسابات العملاء بشركة وأدى الملوك للطحن والصناعات الملحقة مبلغ نحو ٨,٨٢٦ مليون جنيه قيمة مديونية مستحقة طرف بعض مندوبي البيع المتوقفين عن تسويق وبيع منتجات الشركة منذ عام ٢٠١٨ (الحسن عبود مصطفى ، مصطفى عبود مصطفى) ، دون سداد المديونيات المستحقة طرفهم للشركة مقام بشأنها دعاوي وإجراءات قضائية وقانونية دون تنفيذ الأحكام الصادر بشأنها.
- بلغ رصيد حساب مصلحة الضرائب (ضرائب الشركات المساهمة)بحسابات مدينة لدي المصالح والهيئات في ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو ٣٠,٢١٧ مليون جنيه قيمة المبالغ المسددة لحساب مصلحة الضرائب المصرية (تحت الحساب) كدفعات مقدمة ، والعائد الخاص بها ، الضريبة المخصومة بمعرفة الغير ، وقد تضمن الرصيد المذكور مبلغ نحو ١٢,٥١٢ مليون جنيه لم نقف على تحليله وطبيعته ودون وجود شهادات مؤيدة لها علما بأن الشركة ضمن نظام الدفعات المقدمة بالنسبة للمخصوم تحت حساب الضريبة .
- بلغ رصيد حساب إيرادات مستحقة التحصيل في ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو ١٣,٥٨٤ مليون جنيه بالصافي (بعد خصم المخصص البالغ نحو١,٥٦٣ مليون جنيه) وقد تضمنت ما يلي :-
- نحو ١,٤٩٤ مليون جنيه قيمة الإيجارات المتأخرة طرف مستأجري المحلات التجارية والشقق السكنية بالمول التجاري بالغردقة ، ومقام بشأن بعضها دعاوى قضائية صدر بشأن بعضها أحكام قضائية نهائية لصالح الشركة لم تنفذ والبعض الآخر ترك العين المؤجره.
  - ❖ نحو ٤٠٦ ألف جنيه قيمة مديونية طرف عنتر عطيفى السيد مكون عنها مجمع اضمحلال بالكامل والناتجة عن إعادة جدولة القيمة الإيجارية المستحقة عن تأجير قطعة ارض فضاء بجوار مطحن الاتحاد بالأقصر وقد سبق صدور حكم قضائي لصالح الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٧ في الدعوى رقم ٦٥٨ لسنة ٢٠١٩ مدني كلى اهالى المقامة ضده بفسخ العقد وإخلاء العين و إلزامه بسداد مبلغ ١,٢٥٤ مليون جنيه وحتى تاريخه لم يتم تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة .
  - ❖ نحو ٦٦٢ ألف جنيه قيمة متأخرات طرف بعض مستأجري وحدات الاستثمار العقاري الأخرى بالشركة.
- بلغ رصيد الحسابات المدينة الأخري في ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو ١٦٥,٢٤٣مليون جنيه بالصافى (بعد خصم المخصص البالغ نحو ١٢,٧٧٥ جنيه) منها نحو ٤٤مليون جنيه تأمينات لدي الغير متضمنه بخلاف ذلك ما يلي:-

- ❖ نحو ١١٦,٠٧٧ مليون جنيه باسم الدعوى رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ والمقرر تحصيله من محافظة أسوان والسيد رئيس الوحدة المحلية لمركز ومدينة كوم أمبو بصفتيهما والتي تم سدادها لشركة وادى كوم أمبو لاستصلاح الأراضي بموجب شيك مقبول الدفع رقم ٩٧٨٨٢١٨٦ بتاريخ ١٠/٧/ ٢٠٢٤ المسحوب على بنك مصر فرع سوهاج وقد جاء بمنطوق الحكم الصادر في هذا الشأن إلزام الجهتين المذكورين بأن يؤديا للشركة ما تؤديه لشركة كوم أمبو استصلاح الأراضي .
- ❖ نحو ٦,٤٩٤ مليون جنيه تحت مسمي أمر إداري منطقة طهطا قيمة عجز في الاقماح المستوردة التي تم الإستيلاء علها من بعض العاملين بمطحن طهطا ملك الهيئة العامة للسلع التموينية وإرتكاب عدة جرائم طبقاً لما أسفرت عنها تقرير اللجنة المشكلة بالشركة والبلاغ المقدم لمباحث الأموال العامة لجنوب الصعيد بشأن تلك الواقعة وتم تحويلها إلى محكمة شمال سوهاج بموجب الدعوي الجنائية رقم٦٤٥٠ لسنة ٢٠٢٣ جنايات مركز طهطا حكم فيها بجلسة ٢٠٢٤/٤/١٧ بالسجن المؤبد للمتهمين الثلاثة وسداد قيمة الأقماح المختلسة وغرامة مساوية لذلك المبلغ والعزل من الوظيفة وقبول الدعوى المدنية وإستأنف المتهمان الحكم برقم مستأنف١٦٤ لسنة ٢٤ من محبسهم فى ٢٠٢٤/٤/٢٣ دون إقامة الدعاوى المدنية اللازمة ضدهم .
- ❖ نحو ٤,٢٥٤ مليون جنيه باسم / خالد صفوت عبد الحميد ، ومحمد عبد المحسن الضوي أمناء مستودع بالشركة بمنطقة جرجا ، تمثل قيمة الباقي من الغرامة الموقعة عليهما من الهيئة العامة للسلع التموينية نتيجة إستيلائهم علي كميات من الدقيق المخصص لصالح مخابز جرجا البلدية وذلك وفقا لما ظهر بالمطابقة التي تمت مع الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠٢٢/٦/٢٩ عن تعاملات الفترة من ٢٠٢١/٧/١ وحتي ٢٠٢١/١٢/٣١ وتحفظت الشركة بالمطابقة بأحقيتها في رد مبلغ الغرامة لعدم مسئوليتها عن هذه الغرامة ومكون عنهما مخصص بكامل القيمة وتجدر الاشارة الى قيام المذكورين بإقامة دعاوى قضائية على الشركة ارقام ٣١٥ ، ٣٥٣ ع . ك سوهاج صدرت احكام ببراءة ذمتهم من المبالغ المشار اليها قامت الشركة بالطعن عليها بالاستئنافين رقمى ٣٣٧ ، ٤١٤ لسنة ١٩٩٨ س .ع سوهاج قضى برفضهما الاولى بجلسة ٢٠٢٤/١/٢٨ والثانية جلسة ٢٠٢٤/٣/٣ وتم عمل طعن بالنقض لم تحدد لة جلسة حتى تاريخة.
- ❖ نحو ٦٧٥,٧ ألف جنيه بشركة وأدي الملوك للطحن والصناعات الملحقة قيمة عجز خزينة المقبوضات باسم أمين الخزينة السابق/ صابر عبد الفتاح في ٢٠٠٧/١/٢٨ ومرفوع بشأنها الدعوى رقم ٤٣٨ لسنة ٢٠٠٩ م. تعويضات الجيزة وصدر حكم لصالح الشركة في ٢٠١٧/٢/٢٣ بإلزام المذكور بالتعويض بمبلغ مليون جنيه وقام المدعى عليه باستئناف الحكم برقم ٤٥٤٩ لسنة ١٣٤ ق الدائرة ١٠٨ تعويضات إستئناف شمال الجيزة وتم الحكم في الاستئناف بجلسة ٢٠١٧/١١/٢٧ بسقوط الخصومة ، وتم الطعن بالنقض من قبل الشركة برقم ١٦٥٤ لسنة ٨٨ ق نقض بتاريخ ٢٠١٨/١١/١٧ حيث صدر حكم جلسة ٢٠٢٣/١٢/١٩ بقبول الطعن واحالة الدعوي لمحكمة استئناف القاهرة مأمورية الجيزة ومازالت منظورة امام القضاء
- ❖ نحو ٦٦٢,٧ ألف جنيه مديونية مستحقة طرف احمد محمد احمد قيمة التصرف فى كمية من الاقماح حوالى ١١٨,١٥طن يوم ٢٠١٩/٧/٢٣ والواردة بها المطالبة من مديرية التموين والتجارة الداخلية بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٧ (تم خصمها بالمطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣) ومقامة ضده الجناية رقم ١٣٨٧٥ لسنة ٢٠١٩ جنايات سوهاج بتهمة الاختلاس والاستيلاء على المال العام

وحكم فيها بالبراءة ورفض الدعوى المدنية بجلسة ٢٠٢٢/١/١٧ وتم الطعن بالنقض بالدعوى رقم ١٦٢٨٨ لسنة ٩٢ نقض قضى فيها بجلسة ٢٠٢٤/٤/٢٧ بإلغاء الحكم المطعون فية ومعاقبته بالسجن المشدد ثلاث سنوات وغرامة برد مبلغ نحو ٥٢٦ ألف جنيه والتعويض المدنى المؤقت ومكون عنها مجمع اضمحلال بذات القيمة.

❖ نحو ٧٦٠ ألف جنيه أرصدة مدينة متوقفة منذ عدة سنوات دون حركة عليها مرفوع بشأنها قضايا لم تحسم بعد.بشركة مطاحن مصر العليا.

- انخفاض قيمة الاستثمارات المالية المتداولة (أذون خزانة) في ٢٠٢٤/١٢/٣١ حيث بلغت قيمتها نحو ٧٥,٤٣٦ مليون جنيه مقابل نحو ٢٠٤,٨٠٤مليون جنية في ٢٠٢٤/٦/٣٠بأنخفاض قدرة ١٢٩,٢٦٨ مليون جنيه بنسبة انخفاض قدرها نحو ٦٣% .

وتجدر الأشارة إلى حصول الشركة على قرضين قصيرى الأجل لمدة عام واحد فقط من البنك المصرى لتنمية الصادرات فرع أسيوط قيمة كلا منهما بمبلغ ١٨ مليون جنية إعتبارا من ٢٠٢٤/٢/٢٠ وينتهى في ٢٠٢٥/٢/٢٠ للأول واعتبارا من ٢٠٢٤/٥/١٤ وينتهي في ٢٠٢٥/٥/١٤ للقرض الثاني ويسدد على أقساط شهرية بواقع ١,٥ مليون جنيه لكلا منهما وفائدة مدينه شهريا على أساس معدل فائدة ١١,٣% سنويا للأول ونحو ١٦,١% للثاني وذلك بضمان ودائع لأجل بمبلغ ٢٠ مليون جنيه لكلا منهما بسعر فائدة دائنة قدرها ١٦% سنويا للأول ، ٢٠% سنويا للثاني و باقي من رصيد القرض الأول مبلغ ٣ مليون جنيه تنتهي في ٢٠٢٥/٢/٢٠ وباقي من رصيد القرض الثاني مبلغ ٧,٥ مليون جنيه تنتهي في ٢٠٢٥/٥/١٤.

- بلغ رصيد حساب النقدية بالبنوك والصندوق في ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو ٢٧٥,٦٥٥مليون جنيه وقد تبين بشأنها ما يلي:-

- وجود بعض الحسابات الجارية طرف بعض البنوك (عدد خمسة حسابات) ليس عليها حركة بالإضافة أو السحب منذ عدة سنوات وبدون أي عائد عنها وبلغت أرصدتها في ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو ٨٩٤ ألف جنيه مما أضاع على الشركة إمكانية الاستفادة من تلك السيولة في اعمالها ونشاطها..
- عدم أدارج بعض الحسابات الجارية لدي بعض البنوك بدفاتر الشركة أو تأثير رصيد البنوك الظاهر بقوائمها المالية حيث تبين وجود حسابين باسم الشركة ببنك مصر فرع سوهاج والبنك الأهلي فرع الفتح بسوهاج برصيد فعلى (كشف الحساب) قدره نحو ٥٧٣ ألف جنيه ، صفر جنيه على الترتيب خاصة بمستحقات موردي الأقماح المحلية والذي يتم تمويله عن طريق الهيئة العامة للسلع التموينية ، وللشركة سلطة الصرف منه وإصدار الشيكات لموردي تلك الأقماح المحلية ، وجدير بالذكر أن قيمة التحويلات الواردة من الهيئة العامة للسلع التموينية لبنك مصر المشار إليه عن موسم قمح محلي ٢٠٢٤ قد بلغت قيمتها نحو ٣٣٣٦ مليون جنيه بخلاف مبلغ نحو ٤٠مليون جنيه تحويلات من حسابات الشركة وقد تضمنت مذكرة تسوية بنك مصر فرع سوهاج المذكورة شيكات لم تقدم للصرف قيمتها نحو ٥٢٠ ألف جنيه منها نحو ٨٧ الف جنيه قيمة بعض الشيكات عن الفترة من ٢٠١٩ حتى مايو ٢٠٢٢ .

- بلغ رصيد الإحتياطيات في ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو ٣٩٧,٥٧٤ مليون جنيه بنسبة نحو ٥٦٨ % من رأس مال الشركة المدفوع البالغ ٧٠ مليون جنيه.
- تضمنت الحسابات الدائنة الأخري مبلغ نحو ٧٤٦ ألف جنيه يمثل العديد من الشيكات التي أصدرتها الشركة ولم يقم المستفيدون بصرفها من البنك يرجع بعضها إلى عام ٢٠٠٧ وقامت الشركة بإدراجها بحساب الأرصدة الدائنة دون تسويتها على حساباتها المختصة.
- عدم وجود نظام تكاليف معتمد بالشركة من مجلس الإدارة يوضح عناصرها وأسس تبويبها وأسس توزيع المصروفات والإيرادات الغير مباشرة على أنشطة الشركة المختلفة دون الإفصاح عن ذلك بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية حيث تمسك الشركة نظام تكاليف غير معتمد من السلطة المختصة.
- في ضوء التحول الرقمي للمنظومة الالكترونية على مستوي الدولة لم تقم الشركة بإعداد نظام ربط إلكتروني لقطاعات الشركة بمناطقها المختلفة وعدم وضع برنامج محاسبي إلكتروني (سيستم) للتحول من النظام اليدوي إلى النظام الآلي والأمر الذي يؤدي إلى إضاعة الوقت والجهد وعدم مواكبة أهداف الدولة للتحول إلى مصر الرقمية.
- لم تتضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة بعض متطلبات الافصاح بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية أرقام (١) الخاص بالافصاح ومعيار رقم (١٠) الخاص بالاصول الثابتة ومعيار رقم (٧) فقرة (١٧) الخاص بالاحداث التي تقع بعد الفترة المالية وتتمثل أهمها فيما يلي:
  - كافة الاصول المتوقفة وكذا المعطلة جزئيا.
  - حصر وتحديد قيمة المخزون الراكد بالشركة.
  - تحليل الحسابات الجارية والودائع طرف البنوك المختلفة.
  - بيان بكميات وقيمة المبيعات خلال الفترة المماثلة من العام المالى السابق بشركة مطاحن مصر العليا.
  - فروق فحص ضريبة الدخل عن الاعوام من ٢٠٠٩/٢٠١٠ حتى ٢٠١٦/٢٠١٧ البالغ قيمتها نحو ١٥٠,٦٣٩ مليون جنيه ضمن الموقف الضريبي لشركة مطاحن مصر العليا.
  - تاريخ وسلطة اعتماد القوائم المالية من مجلس إدارة الشركة طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٧) فقرة (١٧)
  - الإفصاح عن آثار تطبيق قرار وزيرة الاستثمار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة لتلك التعديلات طبقا لمتطلبات الفقرتان (٣٠ ، ٣١) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) والخاص بالسياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والاخطاء.
- عدم استيفاء اشتراطات الحماية المدنية ومكافحة الحريق ببعض الوحدات التابعة لشركة مطاحن مصر العليا وذلك طبقا لتقارير المعاينة الواردة من إدارات الحماية المدنية بمديريات أمن سوهاج ، قنا ، الأقصر.

تحريراً في : ٦ / ٣ / ٢٠٢٥
أحمد

وكلاء الوزارة
نواب أول مدير الإدارة

(محاسب/ محمد فاروق عواد) **(محاسب/ عصام زكريا محمد)**